

مرسوم «الأقدمية»

للتوازنات. والحديث عن التوازنات يعني حصراً، في لبنان، حصص «ممثلي الطوائف» وقدرتهم على التأثير في «النظام». وهو يعني أيضاً فتح الباب أمام تسويات تجعل «الجميع» يخرجون «رابحين».

ثمة أمر إضافي لا بد من الإشارة إليه. وجود ضباط دورة عام 1994، ووصولهم إلى المواقع التي يشغلونها اليوم، دليل على أن ما قام به العماد إميل لحود، والفريق الأمني لحكم ما بعد الطائف، كان فعلاً، لا قولاً وحسب، استيعاباً لجميع أبناء المؤسسة العسكرية، وإعادة رتب ما تمزق في سنوات الحرب الأهلية، وبعيداً عن تقويم السياسة العامة لتلك الحقبة، فإن الإدارة السياسية لشؤون المؤسسة العسكرية، أدت إلى جعل الجيش بالصورة التي هي عليه اليوم، سواء لجهة التوازنات المحفوظة فيها، أو ابتعاده. قدر الإمكان عن الخضات الطائفية والمذهبية التي ضربت البلاد بعد انسحاب الجيش السوري. ومن الجائز القول إن رئيس الجمهورية العماد ميشال عون هو أكثر العارفين بهذا الواقع، والحريص عليه. ومن هذا المنطلق تحديداً، كان الأجدى تجنب المؤسسة خضة من النوع الذي سببه هذا المرسوم. وأداء قائد الجيش العماد جوزف عون، في الأشهر التسعة الماضية، يُظهر أنه كان قادراً على معالجة هذه القضية بصورة مختلفة. فمن خاض معركة الجرد، وفتح ملفات الفساد في المؤسسة، وأصر على تطبيق القانون بحذافيره في مباراة ترقية الرتبة إلى ملازمين، يملك لا شك. ما يؤهله لحل هذه المعضلة. لو ترك له القرار ليُصدره «من تحت»، بدلاً من العجلة التي أصر عليها (مستشار رئيس الجمهورية) العميد بول مطر «من فوق».

أنجزه في مجال الاستعلام التقني، وتطوير البرامج الموجودة في الفرع الذي يرأسه للقيام بقفزات نوعية ساهمت في تنفيذ عمليات أمنية استباقية جنبت البلاد أعمالاً إرهابية. هذا الضابط، كما غيره من ضباط «دورة عون»، يستحقون المكافأة، ولو كانت من مستوى «الأقدمية». لكن ما الذي يبرر هذا «الإسراف» في «القدّم الاستثنائي»؟ المدافعون عن المرسوم يتحدثون عن دافع وحيد، هو «رفع الغبن» عن ضباط التحقوا بالمدرسة الحربية في ظل الحكومة العسكرية التي ترأسها العماد ميشال عون، ثم انقطعوا عن الدراسة بسبب الظروف التي أنتجتها «حرب التحرير»، قبل أن تستوعبهم دولة ما بعد الطائف، ويعودوا إلى المدرسة الحربية عام 1993 ليستكملوا دراستهم ويتخرجوا برتبة ملازم في نيسان 1994. و«رفع الغبن» يُقصد به تعويض الوقت الذي أهدروه، قسراً، خارج المدرسة الحربية. وبصرف النظر عن حقهم في «تصحيح أوضاعهم» أو عدمه، يبقى أن منحهم «قدماً استثنائياً» للترقية، بمرسوم عادي، هو أمر مخالف للقانون الذي يحدد بوضوح شروط هذه المكافأة. وفي دفاع أنصار المرسوم شيء من الاعتراف بهذا الخلل. أحد هؤلاء يقول إن العماد ميشال عون سعى إلى تسوية أوضاع الضباط من خلال محاولة إصدار قانون في مجلس النواب. لكن اقتراح القانون لم يبرر النور. وإحالاته على اللجان النيابية كانت لوضعه في الأراج. والدليل على ذلك أن اللجان لم تناقشه. لكن هل تسمح هذه الوقائع بإصدار هذا المرسوم السابقة؟ الإجابة عن هذا السؤال ليست قانونية بالتأكيد، بل سياسية. وهي تتصل بتطويع القوانين والدستور، كرمى

حسنة علق

في النقاش بشأن قانونية مرسوم «الأقدمية» المنوطة لضباط دورة عام 1994، يُغفل أمر قانوني شديد الأهمية، رغم كونه الأساس الذي يرتكز عليه المرسوم. قانون الدفاع الوطني (المرسوم الاشتراعي 102 الصادر عام 1983)، في المادة 47 منه، ينص على الآتي: «يمكن منح الضباط أقدمية للترقية تتراوح بين ثلاثة أشهر وستين تقديراً لأعمال باهرة قام بها خلال عمليات حربية أو عمليات حفظ الأمن أو اشتباك مسلح في الداخل». ولا بد من التذكير بأن «الأقدمية» تعني منح الضباط حق الترقية قبل موعد استحقاقها. فإذا كان سيرقى من الرتبة التي هو فيها حالياً، في بداية عام 2019، فستمكنه «أقدمية» عام واحد من الترشح إلى الترقية في بداية عام 2018. ولطالما لفت ضباط ومسؤولون عسكريون وأمنيون إلى أن «الأقدمية» هي «أخطر مكافأة» تمنح لضباط، لكونها تؤثر في التراتبية، وتجعل المرؤوس رئيساً. كذلك فإنهم يشيرون إلى أن القانون نفسه لم يوجب منحها لأحد، ولو قام بأعمال «باهرة»، بل جعلها اختيارية، لخطورتها. من هنا، لا بد من طرح سؤال يرد المسألة إلى جذرها، غير السياسي: ما هي الأعمال الباهرة التي قام بها ضباط دورة عام 1994؟ وما هي هذه الأعمال الباهرة التي قاموا بها مجتمعين، بلا استثناء؟ وهل يستقيم منحهم هذه المكافأة الخطيرة، من دون الإفصاح عن الإنجازات التي حققوها؟ ليس طرح هذا السؤال من باب النكاي، وخاصة أن بعض هؤلاء الضباط حققوا فعلاً العديد من الأعمال التي يمكن وصفها بـ«الباهرة». يكفي أحدهم ما

مجلس الوزراء؟

ضعيفة هو من يذهب للقضاء»، مشدداً على أن «التزام الأصول هو الحل». وقال: «واجباتنا تقدير الأثر المالي لأي إجراء تقوم به الدولة على المالية العامة، لم يرسل إلي مرسوم الأقدمية ولو أحيل لكان النقاش اتخذ منحى آخر فلماذا أقدميات قوى الأمن عُرضت علي ووقعتها في اليوم ذاته الذي وقع فيه مرسوم ضباط دورة 1994؟ إن كل مراسيم الأقدميات التي صدرت في العهود السابقة من دون توقيع وزير المال باطلة، وما بني على خطأ هو خطأ». وأكد أنه وقع «مراسيم ترقية ضباط الجيش العادية من 1 - 1 و 2018 - 1 و 7 - 2018، وقصل

أسماء بقية الضباط المستفيدين من الأقدمية خلافاً للأصول عن الجداول». في المقابل، أكدت مصادر التيار الوطني الحر لـ«الخبير» أن المرسوم صدر، ولا يمكن التراجع عنه، إلا إذا أنطه مجلس شورى الدولة، إن طعن به أحد الضباط المعترضين. ورات المصادر أن قرار وزير المالية عدم توقيع الترقية ضرب لمؤسسة الجيش وتضحياتها، وخاصة بعد الإنجازات التي حققتها المؤسسة، سواء على المستوى الأمني في مجال مكافحة الخلايا الإرهابية، أو على المستوى العسكري في عملية تحرير الجرد.

في هذا الإطار، أشار مستشار رئيس الجمهورية جان عزيز، إلى أن ما حصل في مرسوم «دورة ضباط عام 1994» مندرج تماماً تحت الأحكام القانونية، ولا يتعارض مع أي عرف، خاصة مع اتفاق الطائف، ورئيس الجمهورية ميشال عون متمسك بنظام الطائف بشكل حرفي. ولفت، في حديث إلى قناة «ال بي سي تي» إلى أن هناك أكثر من 60 مرسوم ترقية منذ الطائف إلى اليوم لا يحمل توقيع وزير المال، فهل تعتبر هذه المراسيم باطلة؟ وشدد على أن صاحب الحق من بلجا إلى القضاء، قائلاً: «لا اعتقد أن الرئيس بزي لا يثق بالقضاء، لأنه ابن القضاء وابن قوس العدالة في لبنان».

وقد كان بارزاً أمس أول تصريح رسمي لتيار المستقبل تعليقاً على أزمة المرسوم، على لسان النائب محمد قباني، الذي أكد حرص الرئيس سعد الحريري على أن تبقى العلاقة إيجابية مع رئيس مجلس النواب، وهو ما يعكسه موقف الحريري بأنه لم يدخل في الخلاف الكلامي بين الرئيس وبري، وترتب في نشر مرسوم الأقدمية للضباط موضوع الخلاف، ما يشير إلى أنه يسعى إلى حل لا يغضب بري، ورأى قباني أن موقف الأخير «مفهوم ويتعلق بالصلاحيات في ما خص توقيع وزير المال على المرسوم».

(الخبير)



علم وخبر

حزب الله... إلى الانتخابات

عدم موافقة دولة الباراغواي على تعيين القائم بالأعمال الحالي حسن حجازي سفيراً للبنان لديها، يعود إلى سببين: السبب الأول هو أن نائب وزير خارجية الباراغواي، أبلغ حجازي بصورة غير رسمية «وجود أعراف لا تسمح بقبول اعتماد القائم بالأعمال بالوكالة كسفير معتمد». أمّا السبب الثاني، بحسب مصدر قصر بسترس، فهو أن رئيس مجلس النواب السابق في الباراغواي، السيناتور سليم بو سركيس، قال لحجازي إن «رئيس جمهورية الباراغواي، المُحاط بمستشارين إسرائيليين، تعرض للضغوط من قبل إسرائيل حتى لا يقبل باعتماد السفير اللبناني».

خلاف بين «العزم» و«المستقبل» في عكار

نشأ خلاف بين منسق تيار العزم في عكار هيثم عن الدين، وعضو المكتب السياسي في تيار المستقبل سامر حدارة. وقد نشر الأخير على صفحته على فيسبوك كلاماً تحدث فيه عن معركة «الأخلاق» بين التيارين، في ظل محاولة الرئيس نجيب ميقاتي تكثيف عمل تياره في المنطقة. ويقول مقربون من ميقاتي إنه على الرغم من أن «العزم» غير موجود في عكار، إلا أن هناك مؤيدين له في كل قرى المحافظة وبلدياتها. أما مصادر تيار المستقبل، فاعتبرت أن الخلاف «مش محرز» ولا يخرج عن الإطار الشخصي، مشيرة إلى أن «الإحصاءات التي تجريها جهات عدّة، من بينها خصوم لنا، تؤكد تقدّمنا في عكار».

يباشر نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم، الأسبوع المقبل متابعة ملف الانتخابات النيابية الذي يتولى مسؤوليته. ومن المنتظر أن تكون أولى خطواته في هذا المجال عقد اجتماعات مع حركة أمل، تمهيداً لبث أسماء المرشحين إلى الانتخابات والتحالفات. وتجدر الإشارة إلى أن مصادر الحزب والحركة تؤكد أنهما لم يحسما بعد أي تفصيل من تفاصيل الانتخابات، باستثناء خوضهما الاستحقاق بلوائح مشتركة في جميع الدوائر. وتجزم المصادر بأن التحالفات الأخرى لن تحسم قبل شباط المقبل.

السفارة المصرية ضد «الجماعة»

دخلت السفارة المصرية على خط الانتخابات النيابية، من خلال عقد لقاءات مع عدد من الشخصيات السياسية المنتمية إلى الطائفة السنية تنتمي إلى فريقي 8 و14 آذار. وتبدو السفارة مهتمة بمحاصرة الجماعة الإسلامية، لكونها الفرع اللبناني لتنظيم الإخوان المسلمين. ويسعى الجانب المصري إلى تشجيع القوى الكبرى على استبعاد الجماعة عن لوائجها، لضمان عدم دخولها المجلس النيابي.

الباراغواي والسفير اللبناني

أوضح مصدر في وزارة الخارجية لـ«الخبير» أن

بأصوات أغلبية أهالي القلمون، وإذا ما أضفنا إليها أصوات ناخبي الجماعة في طرابلس، فإن وضعه الانتخابي سيكون جيداً». وفي ما يخص اختيار الحلفاء الذين ستشكل الجماعة الإسلامية لائحة معهم، أوضح نافع أن «هذا الموضوع لا يزال مبكراً التطرق إليه، لكننا نلتقي أغلب الفرقاء ونبحث معهم الأمر»، مشيراً إلى أن «التحالف ضروري من أجل تجاوز العتبة الانتخابية». وأشار إلى أن «تحالفنا مع القوى الإسلامية أمر وارد، وأغلب هذه القوى أعلنت دعمها مرشحي الجماعة في الانتخابات»، مضيفاً أن الجماعة التي «تعترف بالواقع اللبناني،

وبوجود تنوع طائفي ومذهبي فيه، سيكون على لوائجها مرشحون مسيحيون وعلويون». وحول علاقة الجماعة مع القوى السياسية الرئيسية في طرابلس، أشار نافع إلى أن «العلاقة مع الرئيس نجيب ميقاتي قوية، ومع الوزير السابق أشرف ريفي جيدة، لكنها ليست جيدة مع تيار المستقبل، خصوصاً في طرابلس والشمال، علماً أنها ليست كذلك في مناطق أخرى»، راداً السبب إلى «وجود حساسية لدى تيار المستقبل تجاهنا، لأنه يرى أننا الطرف السني الوحيد الذي ننافس على المقاعد السنية في مختلف الدوائر الانتخابية في لبنان».